الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار ألاقتصادي

(قراءة في تجربة الهند والبرازيل)

مبروك كاهي كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية

ـ جامعة ورقلة ـ

ملــخص الدراسة:

تتناول الدراسة مسألة الانتقال الديمقراطي وترشيد أجهزة الحكم وما يمكن ان ينعكس على الوضع الاقتصادي للدولة، وتم تقديم الهند والبرازيل كنموذج ناجح للتحول الديمقراطي، وتم تقسيم الدراسة إلى جانبين الأول متعلق بالجانب النظري لسيناريوهات وأنماط التحول الديمقراطي أما الجزء الثاني فهو متعلق بالدراسة الميدانية أي عرض كل من تجربة دولة الهند والبرازيل في التحول والانتقال الديمقراطي، وصولا إلى المرحلة الأهم والضرورية وهي عملية ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتخلص الدراسة إلى أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية مشتركة بين المجتمع والنخب الحاكمة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إقصاء أحد طرفي المعادلة السياسية، وهو توضحه الدراسة.

الكلــمات المفتاحية:

الانتقال الديمقراطي، الانظمة السياسية في الهند والبرازيل، النمو الاقتصادي في الهند والبرازيل، الحكم الراشد، الأنظمة الديكتاتورية.

Abstract:

Considered both India and Brazil among the few countries that have achieved success in the path of democratic transition, In parallel, the two countries have achieved results very advanced in the economic field, It has become both India and Brazil occupies first place on the economic level, This position would not have been possible without the programs of political reform and democratic practice And the rationalization of government bodies.

key words:

Democratic transition, Political systems in India and Brazil, Economic growth in India and Brazil, Good governance, Dictatorial regimes.

مقـــدمة :

تعتبر كلا من دولتي الهند والبرازيل من الاقتصاديات الناشئة التي حققت معدلات معتبرة في النمو والازدهار الاقتصادي، حيث أصبحت هاتين الدولتين مؤثر فاعل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهوما أهلها وجعلها تكون ضمن مجموعة العشرين أي الأكثر تصنيعا في العالم، وبالتالي أصبحت تزاحم القوى الاقتصادية التقليدية على مكانتها.

الاشكالية:

كيف انعكست الممارسة الديمقراطية وترشيد الحكم في دولتي الهند والبرازيل على النمو والأداء الاقتصادي؟

الفرضيات:

- توافر الموارد الطبيعية لا يمكن الاستفادة منها في غياب آليات التسيير الرشيد.
- الممارسة الديمقراطية الحقيقية وترشيد الحكم توفر وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص.
- في ظل تركيبة اثنية معقدة لكلا الدولتين تصبح العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة أكثر من مطلب ضروري وهذا لا يحقق إلا في ظل ديمقراطية حقيقية.
- وجود الارادة الحقيقية في كل من الهند والبرازيل لترشيد الحكم والممارسة الديمقراطية انعكس بطريقة آلية على الوضعية الاقتصادية لكلا الدولتين.
- إن عمليات الاصلاح الاقتصادي تحتاج إلى خطط استراتيجية متوسطة وطويلة المدى وتستهلك موارد مالية ضخمة وفي أغلب الحالات تفشل هذه الخطط، لأن الوضع السياسي يكون متناقض مع ما يتم التخطيط له، لذا فإن عملية الاصلاح الحقيقية يجب أن تبدأ من

الوضع السياسي وترشيد الحكم وارساء قواعد الممارسة الديمقراطية، ولا يتطلب هذا غير الارادة الجدية والفعلية وهوما طبقته كل من دولتي الهند والبرازيل وعجزت عنه غالبية دول العالم.

مناهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

سنعتمد في هذه الدراسة على عدة مناهج منها المنهج الوصفي، الذي يمكننا من وصف الاوضاع السياسية وحتى الاقتصادية لكل من دولتي الهند والبرازيل، كذالك المنهج التاريخي أما المنهج الرئيسي في الدراسة هو منهج دراسة الحالة، لأننا في صدد دراسة حالة دولتين حققتا معدلات مرتفعة وعالية في مجال الديمقراطية، كذالك قطعت أشواطا كبيرة في مجال ترشيد الحكم وآليات التسيير، إضافة للمناهج السابقة الذكر هناك أيضا الاقترابات فنحن في صدد دراسة أنظمة سياسية، والاقتراب يعطينا صورة واضحة حول آلية تحرك النظام كذالك أهم الوظائف الرئيسية للنظام السياسي في كل من الهند والبرازيل إضافة الى الاقتراب المؤسساتي وكيف نجحت هاتين الدولتين في ترشيد سلوكها لأن هذه المؤسسات السياسية هي القواعد الرئيسية والأساسية في ارساء قواعد الحكم الديمقراطي.

أدوات جمع البيانات فقد اعتمدنا على الكتب سواء أكانت باللغة العربية أواللغة الأجنبية إضافة المقالات العلمية، وبعض الدراسات والمعطيات الموجودة في الشبكة العنكبوتية الانترنت خاصة الموجودة منها في مراكز الدراسات والبحوث العلمية.

إن هذا النمو والازدهار الاقتصادي الذي وصلت اليه كلا من دولتي الهند والبرازيل لم يكن بسبب كثرة الموارد الطبيعية التي تملكانها، وإنما نتيجة الرشاد في الحكم والتسيير والتمكين الديمقراطي، أي كيف انعكس المتغير القيمي الاخلاقي على متغير البنية التحية، بعكس

المقاربة التي تبنى الديمقراطية على مستوى النمو والازدهار الاقتصادي فإذا كانت هذه الأخيرة في حالة جيدة ومتطورة بشكل متسارع فإنها بالضرورة تنعكس على الممارسة الديمقراطية أو توفر على الأقل قنوات وأدوات سلسة للانتقال للديمقراطية الحقيقية دون اغفال متغير الارادة الجدية والرغبة ففي بعض الحالات توجد الارادة لترشيد الحكم والممارسة الديمقراطية إلا أن غياب الموارد المالية اللازمة يقف حجرة عثرة أمام هذه الإرادة، وهوما يجعل النظام أمام ضغوطات البيئة الداخلية التي تطالب بالتوزيع العادل والعدالة الاجتماعية والتنمية في مقابل اقتصاد يعاني الركود وانعدام الفاعلية، ومن جهة أخرى كذالك يجب النظام نفسه أمام تحدي آخر وهو أشد خطورة من التحدي الأول أي البيئة الداخلية التي مطالبها هي في الأساس مطالب مشروعة إلا أن العجز الاقتصادي لم يستطع تلبيتها، فالتحدي الثاني هو ضغوط البيئة الخارجية التي غالبا ما تربط مساعداتها بالقيام بعمليات إصلاح اقتصادية لكن مضمونها هو المساس البنية السياسية للدولة أو ما يطلق عليه اصطلاحا " السيادة " وما يتبعها، والملاحظ في تجربة الهند والبرازيل رغم توافر الموارد الطبيعية الهائلة إلا أنها بنت اقتصادها على أساس ترشيد الحكم والمحافظة على قواعد الممارسة الديمقراطية وهوما انعكس على الوضعية الاقتصادية لكلا الدولتين.

1ـ الخلفية التاريخية والأثنية لكلا الدولتين:

بالرغم من أن دولتي الهند والبرازيل من الاقتصاديات الناشئة والأكثر نموا في العالم، وحققتا معدلات جد متقدمة في مجال الممارسة الديمقراطية، إلا أن الظروف التاريخية وحتى الاثنية والجغرافية تختلف من دولة لأخرى.

أ- الهند:

تقع دولة الهند[1] في قارة آسيا جنوبا وهي تتربع على مساحة تتجاوز خمسة ملايين كلم^2 ويتجاوز عدد سكانها المليار ومائتي مليون نسمة، حسب الاحصائية الأخيرة لمنظمة الامم المتحدة، وتحيط بها المياه من ثلاث جهات ونظرا لكبر مساحاتها فهي أقرب إلى شبه القارة منها إلى الجزيرة[2]، وتجذر الاشارة أن ارض الهند شهدت عدة حضارات ضاربة في التاريخ وهناك بعض الكتابات تشير أن الممارسة الديمقراطية ظهرت في الهند قبل الدولة المدينة في اليونان بآلاف السنوات، إلا أن نقص المخطوطات والادلة بالإضافة الى النزعة الأوربية الذاتية في التفوق على باقي الاجناس البشرية الأخرى حال دون بروزها الى العلن.

هذا ولقد خضعت الهند للحكم البريطاني منذ سنة 1856 واستمر هذا الاحتلال الى غاية منتصف القرن العشرين أي في 15 أوت 1947 أين تحصلت على استقلالها بعد عملية عصيان مدني سلمي قاده "المهاتما غاندي[3]"، وبالرغم من هذه السلمية في المطالبة بالاستقلال ونبذ كل أشكال العنف إلا أن الفترة التي أعقبت ما بعد الاستقلال شهدت موجات عنف رهيبة، لعل أول من ذهب ضحيتها هورائد الاستقلال ومنظر نظرية اللاعنف في المطالبة بالحقوق المشروعة "المهاتما غاندي" أين قتل في السنة الموالية للاستقلال على يد متطرف، كما شهدت الهند كذالك موجات عنف طائفية وحركات انفصالية عرقية ودينية كادت تهدد باستقرار ووحدة البلاد، ومن جهة أخرى بنود الاستقلال جعلها تدخل في صراع مع جارتها باكستان أين نشبت عدة حروب بسبب الحدود ليتطور الصراع ليصل الى مستوى التهديد النووي.

أما عن التركيبة الإثنية للهند فهي عبارة عن فسيفساء معقدة فبتعداد سكاني يتجاوز

المليار ومائتي مليون نسمة أي ما يعادل 17% من إجمالي سكان العالم، يتحدثون أكثر من 300 لهجة محلية إلا أن اللغة الاكثر انتشارا إلى جانب الانجليزية هي اللغة الهندية الآرية التي يتحدث بها حوالي 74% من السكان، إلا أن العامل البارز والمتحكم في توزيع واختلاف الإثنيات في الهند هو المتغير الديني، إذ غالبية النزاعات والمناوشات بين السكان يقف خلفها هذا المتغير، إذ تشكل الديانة الهندوسية الديانة المسيطرة بنسبة 80% تليها الديانة الاسلامية 13% تم تليها باقي الديانات الأخرى.

ب- البرازيل:

تقع دولة البرازيل في أمريكا الجنوبية، وهي خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة والاولى في دول أمريكا اللاتينية حيث تقدر مساحتها بـ أكثر من سبعة ملايين كلم^2 وبخلاف معظم الدول المجاورة للبرازيل التي كانت عبارة عن مستعمرات إسبانية، فإن البرازيل كانت مستعمرة برتغالية منذ حوالي العام 1500م أي اكتشاف العالم، والى غاية 1822م أين حصلت البرازيل على استقلالها في موجة التحرر الأولى التي مست دول العالم، وأخص بالذكر دول أمريكا اللاتينية، والتي أعقبتها موجة التحرر الثانية في العالم في القرن الموالي القرن العشرين في كل من آسيا وإفريقيا، وتجدر الإشارة أن البرازيل وعقب حصولها على استقلالها أول شكل سياسي لها كان في شكل امبراطورية ملكية دستورية بنظام برلماني واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 1889 ويمكن القول أن في هذه الفترة استغلتها دولة البرازيل من أجل توسيع حدودها وتوطيد حكمها ومن جهة أخرى القضاء على بعض الحركات الانفصالية التي ظهرت هنا وهناك، وبعد الملكية الدستورية تحولت البرازيل الى جمهورية رئاسية على الاثر الانقلاب العسكري الذي أنهى عهد الملكية، وبداية من عام

1889 أي بداية الجمهورية الرئاسية عرفت البرازيل عدة تطورات في وضعها الدستوري والتشريعي، إلا أن وضعها الحالي فهي تسير بدستور 1988م كجمهورية اتحادية تتكون من ستة وعشرين مقاطعة وأكثر من خمسة آلاف وخمس مائة بلدية ولديها عاصمة مركزية هي برازيليا[4].

أما التركيبة السكانية لدولة البرازيل فهي جد متنوعة ومتعددة، وكان للمتغير التاريخي فيها العامل الأساسي على هذه التركيبة المتنوعة، فدولة البرازيل وفي الاحصاء الاخير تجاوز عدد سكانها 190 مليون نسمة، موزعين على كامل أقطار البلاد وبنسبة كثافة سكانية مختلفة باختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية، فالجنس الأبيض أو ما يطلق عليه الجنس الأوربي يشكل الغالبية العظمى من سكان البرازيل تتلوه بقية الاجناس الأخرى من هنود حمر وهم سكان أصليون ويرتكزون أكثر في حوض البرازيل، إضافة إلى السكان الذين هم من أصل إفريقي وبعض الأقليات المختلطة الأخرى المشكلة للمجتمع البرازيلي، ويشكل النشاط الزراعي من أكثر النشاطات المستقطبة لليد العاملة إذ يشكل العاملون في هذا النشاط حوالي 26% من مجموع السكان، ثم يليه قطاع الصناعة ومن ثم التجارة والخدمات العامة.

أما من حيث الديانة فالديانة المسيحية الكاثوليكية هي السائدة والتي عمل البرتغاليون على نشرها منذ إقامته لهذه المستعمرة الجديدة، أي بنسبة 73% ثم تليها البروتستانت 15 بالمائة ثم تليها الديانات المحلية الأخرى كالإفريقية وهنود الحمر والشيء الملاحظ في مجال الديانة وجود نسبة مهمة من المجتمع البرازيلي الذي لا ديانة له (ملحدين) ويشكلون نسبة سبعة بالمائة.

لقد أردنا من خلال هذا المسح التاريخي والاثني لكل من دولة البرازيل والهند إبراز كل

هذه المتغيرات وانعكاسها على الأداء والوضع الديمقراطي ففي بعض الدول تعرف بالمتناقضات داخل المجتمع، فعندما تفشل الدولة في احتواء كل هذه المتناقضات فإنها سوف تفشل فشلا ذريعا من الجانب السياسي والاقتصادي وحتى الأخلاقي، ومن خلال الخلفية المذكورة سابقا عن كل من دولة الهند والبرازيل واللتان تعتبران من أكثر دول العالم احتواء لكل هذه المتناقضات سوف نرى كيف انعكس كل ذالك على وضعها الديمقراطي أولا ومن ثم الأداء الاداء الاقتصادي وهذا ما ستتم الاجابة عليه من خلال العناصر الموالية.

2ـ عمليات التحول والانتقال الديمقراطي في كلا الدولتين:

عقب نهاية الحرب الباردة وتصدع المعسكر الاشتراكي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا، عرف العالم انتشار واسعا للموجة الديمقراطية التي كانت بدعم من الدول الغربية، فهناك من الدول من نجح في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة التي قطعت أشواطا كبيرة قبل نهاية الحرب الباردة، ولم تبق لها سوى ترسيخ الممارسة الديمقراطية هذه الدول وجدت عملية التحول الديمقراطي عملية سهلة وسلسة ولم تستهلك منها الكثير من الموارد المادية أو البشرية، وبعض هذه الدول فشلت في عملية التحول الديمقراطي فكانت هذه العملية هي عملية صورية شكلية الهدف منها تحسين صورة النظام على المستوى الخارجي دون أن يكون لذلك أي انعكاس أو الممارسة الواقعية الفعلية الداخلية.

فعملية التحول الديمقراطي وإن كانت موضوع جدل السياسي بين الباحثين والدارسين في ميدان العلوم السياسي، إلا أن هناك اتفاق على أنها تغيير في سلوك النظام السياسي اتجاه المجتمع من حيث نمط الاتصال ونمط المشاركة السياسية في وضع وتحديد السياسات العامة، فعملية التحول الديمقراطي بمفهومها الواسع تعني الانتقال من مرحلة تكون الحريات العامة

فيها في دائرة ضيقة، إلى مرحلة جديدة تحترم فيها الحريات العامة والحقوق الأساسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة واحترام سيادة المؤسسات واستقلاليتها، فالمرحلة الجديدة هي تأسيس لنظام جديد يتم فيها التخلي عن جميع أشكال النظام السلطوي الشمولي، وإرساء محله أشكال الديمقراطية المنشودة[6].

وقبل التطرق إلى أشكال وأنواع التحول الديمقراطي تجدر أو لابد من الإشارة أن عمليات التحول الديمقراطي ليست بالعملية السهلة أو البسيطة، فهي تتطلب تضافر جميع الجهود من أجل انجاح هذه العملية، ووجود الارادة الحقيقية والتضحية من أجل الوصول الى هذه المرحلة الجديدة، والأصعب من كل ذلك هو ترسيخ وإرساء دعائم الممارسة الديمقراطية لتصبح تقليدا بدلا من أن تكون استثناء تسود مرحلة ما لتعود أشكال المظاهر التسلطية من جديد.

1) **أشكال وأنواع التحول الديمقراطي:** قبل التطرق لأشكال التحول الديمقراطي يمكن القول أن هناك خلاف بين الباحثين في تحديد أنماط التحول الديمقراطي وفي طبيعة وتسمية هذه الأنماط، لكن تبقى هناك ثلاثة أنماط للتحول الديمقراطي[7] والتي مرت عليها معظم الدول التي كانت تحت وطأة الأنظمة الشمولية التسلطية وانتقلت الى مرحلة الممارسة الديمقراطية، وتبقى مسألة خصوصية كل دولة والمتغيرات المتحكم الرئيسي في اختيار النمط المعتمد والأنسب للانتقال الديمقراطي.

أ- التحول الديمقراطي بطريق الإصلاح:

إن الاصلاح بمفهومه الواسع يعني إزالة الخلل وإعادة الأمور إلى نصابها الحقيقي، ولطالما ارتبط مفهوم الاصلاح بأغراض عليا وسامية مرتبطة بالمجتمع كإقامة العدالة ومحاربة كل

أشكال الفساد، فالغاية الرئيسية من الإصلاح هو أن يعيش الفرد حياة طبيعية، فالإصلاح في بعده الاصطلاحي يشير إلى التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو سلطة متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم أو تصحيح اعوجاج.

وعملية التحول الديمقراطي الذي يكون عن طريق الاصلاح، عادة ما تتولى فيه النخب السياسية داخل السلطة العملية الاصلاحية، وتوجد العديد من الأمثلة (روسيا، تركيا، الشيلي....) وتجذر الاشارة أن هذا النمط من التحول الديمقراطي، يكون بدافع من السلطة الى ضرورة التخلي عن النظام القديم السلطوي واستجابة للمتغيرات والمطالب سواء القادمة من البيئة الداخلية أو الخارجية للنظام السياسي، وهذا النمط يستهلك القليل من الجهود ويفادي حالة التصادم والقطيعة مع النظام السياسي، ولنجاح هذه العملية أي الاصلاح لا بد من توافر مجموعة من الشروط الضرورية واللازمة يمكن إجمالها فيما يلي[8]:

01- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج لإصلاح.

02- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد.

03- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه.

ب- التحول الديمقراطي بنمط القطيعة (الاحلال):

يحصل هذا النمط نتيجة انسداد في قنوات التواصل بين النخب السياسية الحاكمة والمعارضة، فتعمل هذه الأخيرة على حشد أنصارها ضد النظام القائم في شكل مظاهرات واعتصامات في الساحات العامة، ودعوات الى العصيان المدني، أي فيه اصرار من المعارضة على اسقاط النظام السياسي، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب من المعارضة تقديم عدة

تضحيات قد تصل الى التصفيات الجسدية وفض الاعتصامات بالقوة وكلما اقتربت ساعة سقوط النظام ازداد لجوءه واستعماله للقوة المفرطة في محاولة أخيرة للمحافظة على بقائه.

إن هذا النمط من التحول الديمقراطي والذي ينتج عنه حالة اللاأمن واللااستقرار، في حالة انهيار وسقوط النظام تليها العملية الأصعب من اسقاط النظام وهي عملية البناء، وكلما طالت المرحلة الانتقالية زادت تكلفة وعبء هذا التحول على المجتمع ككل، وفي حالة الفشل يصبح النظام السابق على تسلطه مطلبا لدى بعض شرائح المجتمع رغم أن القطيعة السياسية قامت من أجل الظلم والاستبداد الذي كان يمارسه، ويعبر أحد الباحثين في علم السياسة عن هذه الوضعية الحرجة، " يموت القديم ولا ينجح الجديد في الاعلان عن نفسه وفي لحظة الخلو تنبعث الوحوش" وغالبا ما نجد هذا النمط في الأنظمة التسلطية التي تلعب فيها النخب التقليدية دورا بارزا في الحياة السياسية وتريد المحافظة على مكتسباتها السياسية.

جـ- التحول الديمقراطي عن طريق الاحلال التحولي (التفاهم):

ويحدث هذا النمط من التحول الديمقراطي عندما تكون هناك توافقات بين النخب السياسية الحاكمة وبين المعارضة على ضرورة التخلي عن النظام القديم، وضرورة التوجه الى نظام جديد تكفل فيه الحريات العامة بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع معا، ومن جهة أخرى فإن التوافق أو التفاهم بين النخب السياسية الحاكمة يعني وجود رغبة حقيقية وإرادة خالصة في دمقرطة النظام، فالعملية برمتها دوما تخضع لحسابات واستراتيجيات الفاعلين السياسيين، إذ قد يعتمد بعض الفاعلين السياسيين استراتيجية الدمقراطية من أجل البقاء في السلطة وقطع الطريق على الفاعلين الآخرين (المعارضة)، أوقد يعتمد هذا النمط الديمقراطي في حالة التخبط في أزمة اقتصادية خانقة، وذالك بغرض البحث عن استراتيجية جديدة، فالنظم

الشمولية تعمد الى فتح المجال السياسي أكثر كلما زادت حدة الازمة الاقتصادية وتعكس الاستراتيجية اذا كان الأداء الاقتصادي في أحسن أحواله، فالسلطة الحاكمة تعمد من وراء هذه الاستراتيجية الى تخفيف حدة الضغط والاحتقان لدى الشارع اتجاه السلطة الحاكمة ومن جهة ثانية اضعاف المعارضة وتفويت الفرصة عليها.

إن هذا النمط من التحول الديمقراطي بغض النظر عن الاستراتيجيات المتبعة السابقة الذكر، فإنه ينتج عنه بعض التفاوض والتفاهم وتقديم التنازلات من كل الفاعلين السياسيين الى وضع عقد وقيم سياسية تعتبر كأساس للمرحلة المقبلة.

فالنماذج الثلاثة السابقة الذكر رغم أنها تؤدي إلى نتيجة واحدة وهو ديمقراطية النظام السياسي والممارسة السياسية إلا أنه لا يوجد نموذج مثالي لعملية التحول الديمقراطي، فهذه العملية ــ التحول الديمقراطي ـ تجعل من النخب الحاكمة في مواجهة مباشرة مع المجتمع، وهوما يجعلها في موقف إما ان تكون مساعدة على عملية التحول الديمقراطي أو معارضة ومعرقلة لها أو معدلة لتوجيه مسار التحول الديمقراطي، ومن جهة أخرى كذالك فعملية التحول الديمقراطي تجعل من المعارضة منقسمة على نفسها بين متطرفين راديكاليين داعيين للقطيعة الكلية والتامة بين كل ماله صلة بالنظام القديم، وبين تيارات معتدلة وأخرى ليبرالية.

د– ترسيخ الممارسة الديمقراطية:

عملية التحول الديمقراطي لا تتوقف في عملية الانتقال من مرحلة سيئة وغير مرغوب فيها إلى مرحلة أخرى جديدة تكون أكثر ضمانا لحفظ الحقوق الاساسية والحريات العامة، فلا بد من ترسيخ الممارسة الديمقراطية حتى تصبح تقليدا متعارفا ومتداولا عوض ان أن تصبح حالات شاذة واستثنائية.

فالترسيخ الديمقراطي يمكن تعريفها على أنها "مركب من المؤسسات والقواعد بحيث تصبح قاعدة اللعبة الوحيدة في المدينة" أما "أودي فال" فإنه يعطي تفسيرا آخر للترسيخ الديمقراطي بأن تصبح القيم الديمقراطية كعنوان يتقاسمها جميع المواطنين، فعملية الترسيخ الديمقراطي من شأنها أن تحول بين عودة النظم التسلطية تحت أي شكل أو أي ظرف كان، أما التحدي الثاني للديمقراطية وهو في ظهور حركات جديدة معادية للديمقراطية ومتطرفة (دينية، عرقية، قومية) خاصة وأنها قد تستغل الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة ومن ثم العودة بالنظام الشمولي التسلطي الامر الذي يؤثر بشكل سلبي على الأداء الطبيعي واستقرار المؤسسات[9].

3ـ الممارسة الديمقراطية وترشيد أجهزة الحكم:

بالرغم من التنوع العرقي والثقافي الموجود في كل من دولتي الهند والبرازيل إضافة الى المتغير التاريخي الذي أثر وبشكل كبير وجلي على الدولتين، إلا أن كلتا الدولتين قطعتا أشواطا كبيرة في مجال الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، دون اغفال الذكر عن بعض الشوائب والعوائق التي تعترض المسار الديمقراطي لكل من الهند والبرازيل إلا أن هذه العوائق لا ترتقي لتؤثر بشكل كبير على الممارسة الديمقراطية مع العلم أن هاتين الدولتين ليستا مهدا لأعرق الديمقراطيات وأنه يمكن القول يمكن تصنيفهما من الموجة الثالثة للديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وعليه سنتطرق في هذا العنصر إلى الممارسة الديمقراطية في كل من دولتي الهند والبرازيل وأهم الآليات التي اعتمدتها الدولتين لترشيد أجهزة الحكم لديها.

أ– حالة الهند:

تعتبر الهند الديمقراطية الأكبر في العالم من حيث تعداد السكان، هذا ولقد حافظت على نظامها البرلماني عقب استقلالها عن الاستعمار البريطاني، وتمثل الاستثناء الأبرز، حيث أنها حافظت على نظامها الديمقراطي البرلماني بعد استقلالها عن بريطانيا وحتى الآن دون نكسات، والمتأتي نتيجة لتوافق القوى السياسية على اختيار الديمقراطية كأسلوب للحكم، وتوافقها على دستور ديمقراطي والتزامها المستمر العمل بأحكامه، وتحييد الجيش عن السياسة[10].

01- الأحزاب السياسية في الهند:

منذ حصولها على استقلالها سنة 1947 عن بريطانيا اعتمدت دولة الهند النظام البرلماني، هذا الأخير يعتمد وبشكل كبير على قوة وفعالية الاحزاب في الحياة السياسية ومدى تغلغلها داخل المجتمعات، لكن قبل كل ذالك أي التطرق للممارسة السياسية الديمقراطية في الهند هناك العديد من الكتابات التاريخية التي تدل وبشكل قاطع أن الممارسة الديمقراطية وحتى الفكر الديمقراطي ظهر على الأراضي الهندية وسبق الفكر الديمقراطية في اليونان بعدة قرون لكن كما هو معروف في الحركة العلمية فإن مسألة الذاتية والموضوعية تبقى إحدى العوائق في مجتمع العلوم.

وتوجد في الهند عدة أحزاب سياسية تتنافس على السلطة في أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان، فالحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية يتولى السلطة التنفيذية، فمنذ حصولها على استقلالها لم تشهد العملية السياسية والانتخابية في الهند أية شوائب أو عوائق من شأنها المساس في جوهر العملية الديمقراطية، وأبرز الأحزاب السياسية الفاعلة في الحياة

السياسية يمكن أن نذكر منها (حزب المؤتمر الوطني، حزب الشعب، الحزب الشيوعي، حزب ساما جوادي.. الخ) كل هذه الأحزاب تشكلت في بداية الثمانينات من القرن الماضي رغم وجود المؤتمر الوطني الذي واكب الاستقلال، ويمكن ارجاع هذا التأخر في الظهور للأحزاب السياسية ليس بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسي القائم في تلك الفترة وإنما للأزمات سواء الاجتماعية منها أو السياسية الخارجية التي أعقبت استقلال الهند، فمن جهة كان على الدولة الحديثة التحكم في الصراعات الطائفية التي ظهرت بشكل كاد يؤدي الى نشوب حرب أهلية خاصة بين الهندوس والمسلمين وبعض الطوائف الأخرى، فهذه المرحلة هي مرحلة التموقع للنخب السياسية في الدولة الناشئة، أي البحث عن أماكن السيطرة وحماية المصالح، أما العامل الخارجي فهو يعود إلى أزمة الحدود التي لم تفصل فيها وبشكل جلي وجدي الدولة الراحلة الاستعمارية السابقة، إذ ومنذ حصولهما على استقلالها في نفس اليوم والسنة خاضت كل من الهند والباكستان عدة حروب من أجل الحدود من جهة ومن جهة ثانية كذالك التحكم في حركة تهجير السكان الواسعة من كلا الطرفين، أي أن العملية السياسية كانت مغلقة تحت قانون الطوارئ الأمر الذي أخر من ظهور هذه الأحزاب السياسية مع العلم أن الهند وقبل استقلالها كانت لديها القابلية للانفتاح الديمقراطي خاصة وأنها رائدة في التغيير السلمي أو نظرية اللاعنف، التي هي في جوهرها لا تتناقض مع القوى الاستعمارية فحسب وإنما ضد كل ما هو تسلطي من شأنه أن يمس بالحقوق الأساسية والحريات العامة للأفراد.

ويعتبر "حزب المؤتمر الوطني" من أبرز الاحزاب السياسية التي سيطرت على مقاليد الحكم من استقلال الهند، علما أن هذا الحزب ومنذ تأسيسه ضم عدة قيادات سياسية لا

يقتصر دورها على الوضع المحلي للهند فهو إضافة إلى ذلك كانت هذه الشخصيات فاعلة في مجال العلاقات الدولية ونخص بالذكر على وجه الخصوص "جواهر لإل نهرو" أحد المؤسسين لحركة عدم الانحياز وأبرز الداعمين لحركة التحرر عبر العالم، فالحزب المؤتمر الوطني فاز بجميع الانتخابات التي نظمت منذ استقلال الهند بحوالي ستة مرات متتالية، فبعد الزعيم " جواهر " الذي تولي قيادة الحزب خلفته مستشارته في إدارة شؤون الحزب والتي هي ابنته "أنديرا غاندي" التي لم تكن أقل شأنا من أبيها خاصة على الصعيد المحلي وتعتبر المرأة الوحيدة لغاية الساعة التي تولت منصب رئيس الوزراء في الهند، والتي فازت بأول انتخابات عام 1971 بترشيح من حزب المؤتمر الوطني ووجهت كل جهودها وسياساتها للقضايا الاجتماعية الفقر الامية ...الخ إلا أن الظروف التي واكبت فترة حكمها من نزاعات طائفية ومعارضة قوية للسياسات التي اتبعتها[11] كما واجهت عدة أوامر قضائية صادرة من المحكمة العليا، فهذه الفترة للحزب المؤتمر الوطني التي قضاها في الحكم بزعامة "أنديرا غاندي" عرفت اضطرابات سياسية واجتماعية الأمر الذي كلف الحزب هزيمة كبيرة في انتخابات 1977م، هزيمة المؤتمر الوطني كانت نقطة تحول كبيرة في الحياة السياسية الهندية إذ لأول مرة ومنذ استقلال الهند يجد الحزب المؤتمر الوطني نفسه خارج السلطة[12].

إن الهزيمة من جهة تبرز كمؤشر للتداول على السلطة وحركية الحياة السياسية ووجود معارضة سياسية حقيقية، رغم أن الباحثين الأكاديميين السياسيين يؤكدون على وجود حزب سلطوي واحد في الهند ويقصد بالمؤتمر الوطني، إلا أن هذه السلطوية لا تؤثر على مبدأ التداول على السلطة ولا المساس بجوهر المعارضة السياسية الحقيقية، مع العلم أن المؤتمر الوطني استلم السلطة في الانتخابات الموالية 1980 بعد أن أعادت أنديرا غاندي إعادة

ترتيب أوراقه في عملية تبادل للأدوار من السلطة إلى المعارضة ومن ثم العودة للسلطة من جديد.

وتعتبر فترة أو نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة التجسيد الفعلي للتداول على السلطة من قبل الأحزاب السياسية إذ بين سنتي 1996-1998 تولى حزب الشعب السلطة واضطر لعقد عدة تحالفات مع الأحزاب الأخرى من أجل الخروج من الأزمة السياسية التي كانت تعاني منها البلاد، وفي ذات الفترة بالذات تولى حزب الجبهة المتحدة السلطة التنفيذية غير أنه استبعد حزب الشعب من التحالف الحكومي، وفي انتخابات 2004 عاد المؤتمر الوطني للسلطة من جديد وأقام تحالفات حكومية مع أحزاب سياسية أخرى خاصة ذات النزعة اليسارية واستمر الدول الفاعل للمؤتمر الوطني في انتخابات 2009 في عملية ديمقراطية تجسد أهمية مشاركة جميع الفاعلين في الحياة السياسية ليس فقط في المعارضة وإنما حتى في تولي مهام السلطة التنفيذية ووضع وتوجيه السياسات العامة للبلاد.

02- جهود الدولة الهندية في اصلاح الادارة ومحاربة الفساد:

أ- مفهوم الفساد الإداري:

يعرف الفساد الإداري على أنه إساءة استغلال السلطة، المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح العامة، (إصدار القرارات لخدمة مصلحة شخصية وكذالك التربح)، ويعرف كذالك على أنه "السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، وبدون وجه حق،[13] وعليه يمكن أن نستنتج أن الفساد الإداري هو سلوك منحرف في الأشخاص قد يضر بالسير الحسن لأعمال ونشاط الادارة العامة، وذالك بتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وللفساد الاداري صور عديدة ومتنوعة يمكن ابراز أهم صورها وأشكالها في إساءة استغلال السلطة، ويكون إما بإصدار قرارات لصالح فئة معينة من المجتمع دون غيرها، أو توجيه هذه القرارات لخذمة المصلحة الشخصية دون أي سند أو مبرر قانوني، ومن صور الفساد الإداري كذالك الربح غير المشروع (التربح) تلقى الرشوة مقابل خذمة أو القفز على القوانين أو المبالغة وتلقي أموال زائدة، كذالك الوجه الأكثر بروزا للفساد الإداري وهو الإهمال وعدم المبالاة في المحافظة على الملكية العامة وسوء التصرف في إدارة أملاك الدولة.

هذا ويمكن ارجاع الفساد الاداري لعدة أسباب يمكن ابراز أهمها:

– احتكار الهيئات الحكومية لمعظم المشاريع، وعدم اشراك القطاع الخاص مما يعطى الافراد الفرصة لعدم احترام القواعد القانونية لغياب المنافسة الحقيقية.

– عدم التجديد في رؤساء المصالح العليا واستمرارهم في أماكنهم لمدة طويلة وفي الاحيان حتى مع تجاوزهم لسن التقاعد القانونية.

– غياب آليات الرقابة الحقيقية وحتى المساءلة للموظفين والمشرفين.

– غياب الوازع الاخلاقي وسبل التفريق بين الخطأ والصواب.

– تدني معدلات الأجور مما يضطر بعض الموظفين للبحث عن طرق بديلة غير شرعية.

إن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة جد خطيرة من شأنها أن تؤثر على النظام الكلي والنظم الفرعية الأخرى التابعة له، فمظاهر الاختلاس للمال العام وما ينتج عنه من اضرار حقيقي للاقتصاد وحتى على سمعة الدولة الخارجية وهيبتها، وتصبح الوظائف العامة عبارة عن تجارة في الصالح العام لصالح المصلحة الشخصية، ومن ثم تكثر ظاهرة التسيب الوظيفي

وما ينجر عنها من تعطيل مصالح العامة، ومن أجل السيطرة على هذه الظاهرة (الفساد الإداري) يتطلب على الدولة القيام بمجهود كبير حتى تحقق النتائج المرجوة.

ب- جهود الهند في اصلاح الادارة ومحاربة الفساد الاداري:

تعتبر دولة الهند من أكثر دول العالم الثالث التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال مكافحة الفساد الاداري وتعزيز مبادئ الحكم الراشد، حيث ومنذ استقلالها تضررت وعانت الهند كثيرا من هذه الظاهرة سواء على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي، حيث قدرت الاحصائيات الصادرة لسنة 2002 عن منظمة الامم المتحدة أن 25% من المجتمع الهندي يعيشون تحت خط الفقر نتيجة ليس لضعف الاداء الاقتصادي فحسب بل لاستفحال ظاهرة الفساد الإداري.

وبخلاف دول العالم الثالث التي طبقت برامج الاصلاح الاداري دون العودة للأسباب الحقيقية الكامنة وراءه، وعليه فإن جميع برامج الاصلاح وترشيد أجهزة الحكم كانت فاشلة ومستهلكة للجهود والإمكانيات المادية منها والبشرية، ومن جهة أخرى يمكن ارجاع أسباب الفشل لغياب الارادة الحقيقية واللازمة واستعمال برامج الاصلاح كواجهة ولأغراض سياسية محضة، فدولة الهند وقبل تنفيذ برامج الاصلاح اعتمدت وبشكل كبير على الدراسات العلمية الاكاديمية والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، الدولية منها والمحلية كذلك، حيث أكدت معظم هذه الدراسات على أن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة مستفحلة ومتوغلة وأن حوالي 62% من المجتمع الهندي يقرون بهده الحقيقة المرة، وأنهم يضطرون لدفع الرشوة وسلوك سلوكيات غير قانونية، كما أشارت هذه الدراسات إلى أهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة من شأنه أن يقضي أو على الأقل يحد من انتشار

الفساد الاداري ويحصره في زاوية جد ضيقة، كذالك هذه التكنولوجيات الحديثة أن تكرس مبدأ الشفافية في التعاملات كذالك القضاء على العوائق البيروقراطية.

مبادرة وخطوات الهند لترشيد أجهزة الحكم والاصلاح الإداري: تجدر الاشارة أن الجهود الحقيقية التي بدلتها دولة الهند للإصلاح الإداري وترشيد أجهزة الحكم ترجع إلى سنة 1999 وجاءت هذه المبادرة مدفوعة بجملة والمتغيرات والعوامل الداخلية التي يمكن القول عنها أنها ساهمت في انجاح هذه العملية وإرساء دعائم الحكم الراشد هذه العوامل متمثلة في:

- رغبة المجتمع الهندي على تغيير هذا السلوك السلبي ومشاركته الفعالة والايجابية في مساعدة الهيئات الحكومية في القضاء على هذا السلوك غير المرغوب.
- توافر الارادة الحقيقية لدى الهيئات السياسية العليا في القضاء ومحاربة الفساد الإداري.
- تأثير فساد أجهزة الحكم على النظم الفرعية التابعة للنظام الكلي.

وبعد توافر هذه المؤشرات إضافة لتوصيات المنظمات المحلية والدولية كمنظمة الشفافية الدولية، *Transparency International* عملت دولة الهند بتطبيق مبادرة الاصلاح الاداري وترشيد أجهزة الحكم، وأهم الخطوات المتبعة:

1- تخفيض مستويات الفقر: ارتأت الحكومة الهندية أن الفقر يعد من بين أسباب الفساد الإداري وأنه يدفع الافراد لاتباع سلوكيات غير مقبولة ولذا وجب الضرورة لبذل الجهود والإمكانيات لتخفيض مستويات ومعدلات الفقر.

2- تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري: من شأن هذه الخطوة القضاء على المحسوبية

في توزيع المشاريع التجارية والقضاء على العوائق البيروقراطية التي غالبا ما تعمل على تكبيل القطاع التجاري.

3- كذالك تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق مبدأ الديمقراطية والأمن الوطني كل هذه المتغيرات هي ضرورية لترسيخ الحكم الراشد.

ومواصلة لهذه الجهود قامت دولة الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد الاداري، هذه المعاهدة خاصة بالدول الآسيوية *ADB-OECD Anti Corruption Initiative For Asia- Pacific* وبموجب هذه المعاهدة تلتزم كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بتطبيق الآليات الضرورية واللازمة لمكافحة الفساد الإداري، كما تلتزم أيضا ببرامج اصلاح المجتمع المدني، ومحاربة الرشوة والحد من انتشارها، كما تبرز هذه الاتفاقية أن للمجتمع المدني دور فعال وبارز في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري[14].

وتأكيدا على الرغبة السياسية والارادة الحقيقية لدولة الهند في مكافحة الفساد الإداري فإنها انضمت كذالك "نادي مدريد *Club de Madrid* " الذي يهدف لتحسين الحكم في الدول المختلفة (الحكم الراشد) وتكريس مبدأ الشفافية كآلية لمكافحة الفساد.

كما قامت دولة الهند بعقد اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوربي من أجل محاربة الفساد الإداري وتعزيز دعائم الحكم الراشد وتم تحديد نقاط التعاون بين دولة الهند والاتحاد الأوربي، مساندة ودعم المجتمع المدني في مكافحة الفساد، كذالك دعم مسيرة الاصلاح السياسي في الهند، كذالك اعطاء توصيات وذالك بهيكلة طرق وآليات مكافحة الفساد الاداري في مؤسسات تضمن استمرار ومتابعة العملية، هذه المؤسسات تتمثل في انشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد الإداري، العمل على وضع خطة وطنية استراتيجية لمكافحة الفساد الاداري

ودعم برامج الاصلاح الاداري وترشيد أجهزة الحكم في الهند.

ت– حالة البرازيل:

تعتبر البرازيل خامس دول العالم من حيث المساحة، وأكبر دول أمريكا الجنوبية، وكغيرها مثل باقي دول العالم الثالث واجهت البرازيل عدة صعوبات من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية والتخلص من براثن الحكم الشمولي السلطوي، والممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تتم أو تكتمل إلا بترشيد أجهزة الحكم وتكريس مبدأ الشفافية، فالديمقراطية والفساد الإداري لا يمكن أن يتقدما بالبلاد إلى الأحسن وإلى ما هو أفضل.

02ـ مسار الإصلاحات السياسية في البرازيل:

أ– مرحلة الحكم العسكري:

بالرغم من أن العسكرية أنهت النظام الملكي الإمبراطوري بالبرازيل1831– 1889 ونقلها الى الجمهورية إلا أنها لم تستطع تجسيد الديمقراطية الحقيقية، وبقيت هذه الأخيرة رهينة الديكتاتورية العسكرية، إن هذه المرحلة كانت جد حرجة في تاريخ البرازيل فمن بين الأسباب للانقلاب العسكري وإنهاء الحكم الامبراطوري الملكي ليس فساد الحكم بالعكس فقد شهدت ازدهارا في التجارة وحتى الحقوق والحريات العامة وكثرة المعتقلات والحروب الأهلية، فمن بين أسباب الانقلاب الحقيقية تضرر العديد من العائلات الاقطاعية من الغاء قانون الرق الذي فرضته الهيئات الملكية، ومن بين المتضررين قادة الجيش في البرازيل الذين كان معظمهم ينحدرون من العائلات الارستقراطية الاقطاعية، هذه المرحلة كانت لها انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي وعلى الوضع السياسي، ومما زاد من رداءة المشهد السياسي تحالف النخب الاقطاعية والاقتصادية التجارية ونخص بالذكر على وجه الخصوص

تجار البن مع النخب العسكرية الحاكمة مما يعنى توفير الدعم المالي وهذا ما يفسر طول هذه المرحلة الديكتاتورية التسلطية من تاريخ البرازيل السياسي، وخلال هذه فترة الحكم الطويلة يبرز الزعيم البرازيلي "غيتولوفارغاس" الذي حكم البرازيل مرتين 1930-1945 والفترة الثانية لحكمه 1951-1954 ويمكن القول أن هذه المرحلة عرفت أوج وقوة الحكم العسكري في أعلى درجات تسلسلها ومن ثم تبدأ حركة الخفوت والتراجع.

ب- مرحلة التأسيس للحكم المدني وإرساء الديمقراطية:

تعتبر مرحلة حكم الجنرال "إيرنستوغيسيل" 1974-1979 وخليفته الذي جاء بعده الجنرال " جون بابتيستا فيغوريدو" 1979-1985 مرحلة هامة في تاريخ البرازيل السياسي والديمقراطي، أين خفت القبضة الحديدية الاستبدادية للحكم العسكري وبداية التحول الديمقراطي، أي التأسيس لمرحلة الحكم المدني في البرازيل، هذا الحكم المدني ترسخت معالمه مع الحكومات المدنية المتعاقبة.

- حكومة خوسيه ساريني 1985-1990
- حكومة فيرناندوكلورو 1990- 1992
- حكومة إيتمار فرنكو 1992- 1995
- حكومة فيرناندوكاردوسو 1995- 2003
- حكومة لولا داسيلفا 2003- 2010

إن هذه الحكومات المتعاقبة يمكن القول عنها أنها أسست لمرحلة الحكم المدني الديمقراطي في البرازيل، ففي فترة 1990 – 1995 شهدت فترة اضطراب سياسي الامر الذي أثر على وضعية الحريات العامة وحتى على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن

ارجاع هذا الاضطراب لرواسب الحكم الشمولي التسلطي العسكري، الذي يحتاج لبعض الوقت للتخلص منه نهائيا، لكن ومع مجيء الرئيس "فيرناندوكاردوسو" الذي عمل على إقامة وإرساء دعائم الحكم المدني مستعينا في ذالك بخبرته السياسية وكذالك خلفيته الأكاديمية، إضافة إلى أنه أحد المتضررين من فترة الحكم العسكري، ففور فوزه بالانتخابات الرئاسية ضد منافسه اليساري " لولا داسيلفا" في الاستحقاق الرئاسي لسنة 1994 وجه كامل جهوده للإصلاحات السياسية والاقتصادية الأمر الذي أهله للفوز بفترة حكم ثانية 1998 كتتويج لمسار الاصلاح السياسي الذي قام به "كاردوسو"[15].

بالرغم من الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها الرئيس "كاردوسو" وإلحاح مؤيديه من أجل تعديل الدستور لدولة البرازيل، من أجل فتح باب العهدة الثالثة والترشح للاستحقاقات الرئاسية إلا أن "كاردوسو" رفض الفكرة وأصر على ضرورة احترام الممارسة الديمقراطية وعدم العودة للشمولية، وتسلم السلطة بعده منافسه اليساري "داسيلفا" في تداول سلمي للسلطة واحترام القواعد الدستورية التي تنظم العملية السياسية، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على نجاح الاصلاحات السياسية التي قام بها "كاردوسو" أي خلق المؤسسات السياسية القوية والقادرة على تأمين الانتقال والتداول السلمي والسلس للسلطة، وتشير بعض الاتجاهات أن "كاردوسو" لم يلزم الحياد في الانتخابات التي أعقبت نهاية ولايته الرئاسية بل قام بدعم ومساندة "داسيلفا" رغم أنه كان منافسا له في الانتخابات السابقة.

ومع وصول "لولا داسيلفا" إلى سدة الحكم يمكن القول أن البرازيل أنها قطعت شوطا آخر إضافيا في سبيل تكريس الممارسة الديمقراطية، "داسيلفا" لم يكن من الطبقة الأرستقراطية أو موجود داخل دوائر النظام، فهو ينحدر من الطبقة البسيطة التي تشكل

الغالبية العظمى من الشعب البرازيلي نشط في العمل النقابي بكل شكل بارز، وهذا ما جعل برنامجه السياسي موجه في معظمه لصالح هذه الفئة قصد تحسين ظروف معيشتها، وتعود بوادر رغبة "داسلفا" في الوصول الى السلطة منذ أن اختارت النخبة العسكرية الحاكمة التخلي السلطة والتنازل عنها لصالح المدنيين أي في سنة 1989 ولم يسعفه الحظ في بداياته الأولى أما في منتصف التسعينيات من القرن الماضي فإنه اصطدم مرتين بمنافسه القوي الأوفر حظا الفائز بعهدتين رئاسيتين "كاردوسو"، كما عمل "داسيلفا" على تأطير نضاله السياسي في تأسيس حزب العمال وهوحزب يساري تقدمي ضد الديكتاتورية تأسس 10 فيفري 1980 وبالرغم لافتقاده للخلفية الأكاديمية والخبرة الاقتصادية كسابقه "كاردوسو" إلا أن "داسيلفا" كانت لديه شخصية كاريزماتمية لاستقطابه الفئات الضعيفة من المجتمع ولم يهتم كثيرا بالإصلاح السياسي أو تعديل الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها سلفه رغم تعارض الايدولوجيا بينهما.

ومع انقضاء عهدة داسيلفا الثانية أوحى إليه مقربوه باستغلال شعبيته الكبيرة، وتعديل الدستور قصد الذهاب لعهدة رئاسية ثالثة جديدة إلا أم ردة فعل "داسيلفا" كانت كالآتي:" ناضلت قبل عشرين سنة ودخلت السجن، لكي أمنع الرؤساء من البقاء في الحكم أطول من المدة القانونية، فكيف أسمح لنفسي بأن أفعل ذلك" وهذا في احترام للمبادئ الذاتية لداسيلفا أولا واحترام لقواعد اللعبة الديمقراطية وعدم اغلاقها في وجه الآخرين لتنظم الانتخابات بعدها بدون داسيلفا وتفوز بها الرئيسة الحالية "الوريوقلوريا" أول سيدة في البرازيل تتولى أعلى منصب في الدولة سنة 2011 في تكريس جدي وواقعي للتداول على السلطة.

ت- جهود دولة البرازيل في ترشيد أجهزة الحكم:

نظرا للفترة الطويلة التي سيطرت فيها الديكتاتورية العسكرية الشمولية على أجهزة الحكم، فإن هذه الأخيرة ظلت تعاني من مشاكل عدة في ضعف أدائها موازاة مع حجم النمو الاقتصادي الهائل لدولة البرازيل، كذالك الفساد الاداري الهائل والمستشري بشكل أصبح السكوت عن هذا الوضع غير مقبول، ومن أجل تغيير هذا الوضع بدلت الحكومات البرازيلية المتعاقبة مجهودات كبيرة من أجل ترشيد أجهزة الحكم والقضاء على البيروقراطية السلبية والرشوة والمحسوبية التي كانت تنخر الادارة البرازيلية[16].

وأصبحت معضلة الاصلاح الاداري في البرازيل أكثر من ضرورة خاصة مع نهاية السبعينات من القرن الماضي، أين أدت أزمة البترول العالمية إلى كشف مدى هشاشة أجهزة الحكم، وذالك من خلال تأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والادارية، حيث أبرزت مدى التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية، وعجز النفقات العامة عن تلبية الحاجيات الضرورية للمجتمع البرازيلي، ومن أجل أن تكون هذه الأجهزة الادارية في مستوى التغيير السياسي والتطور والنمو الاقتصادي الهائل فإن البرازيل وضعت ثلاثة أهداف رئيسية من أجل انجاح عملية الاصلاح الاداري:

01- إعادة تعريف دور الدولة وتعزيز وظائفها في تنظيم الأسواق وفي التحفيز على الأنشطة الاجتماعية للمصلحة العامة.

02- زيادة القدرات الإدارية للدولة، وتحديث أو تمدين جمهور الإدارة ودالك بالبحث عن الكفاءات المطلوبة من أجل تقديم الجودة في الخدمة في الادارية.

03- ضرورة المساهمة في تصحيح أوضاع المالية العامة إلى جانب الدولة خاصة في البلدية

حيث تتقاطع المصالح الشخصية مع المصلحة العامة.

إن هذه الأهداف التي وضعتها الدولة البرازيلية لغرض الاصلاح الاداري اصطدمت بمجموعة من العراقيل، لعل أبرزها الاصطدام بالواقع الاجتماعي والثقافي وحتى القانوني للدولة البرازيلية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة والتي تقف حجرة عثرة أمام الاصلاح الاداري، مما يجعل برامج هذا الأخير مجرد قوانين غير قابلة للتطبيق، ومن بين العوائق التي تقف حائلا أمام نجاح برامج الاصلاح الخلفية الثقافية والاجتماعية للموظفين المدنيين الذين ينحدرون من أصول أوربية بعضهم ينتمي لعائلات ارستقراطية، وبعض الموظفين ينحدرون من أصول إفريقية والبعض الآخر من السكان المحلين الأمر الذي نجم عنه لا انسجام داخل الادارة العمومية مما خلق عدة نزاعات داخلية اضافة الى تباين عمل هذه الادارات من منطقة لأخرى، أي المناطق التي توجد فيها الأغلبية الذين ينحدرون من أصول أوربية الادارة تعمل بجودة وبكفاءة عالية، أما دون ذالك فالإدارة تفتقد لأدنى شروط العمل اللائق في بعض المناطق الداخلية للبرازيل فما بالك بتوفير الحد الأدنى للخدمة[17].

ويمكن القول أن البرازيل بدلت جهودا معتبرة في سبيل ترشيد أجهزة الحكم ومحاربة الفساد الإداري، لكن هذه المجهودات لا تقارن بمثيلاتها التي بدلت في المجال الاقتصادي أو السياسي، وهذا يمكن إرجاعه لطبيعة الاتحاد البرازيلي وتشكله من 26 مقاطعة كل مقاطعة أوكلت لها مهمة معالجة مشاكلها الادارية بنفسها، وأن الدولة تضع الخطط العامة لمكافحة الرشوة والفساد وتكريس الشفافية والمساءلة الإدارية، كما تجدر الاشارة أن برامج الاصلاح الاداري بدأت قبل 1995 واستمر العمل بها حتى بعد هذا التاريخ.

3ـ وضع الهند والبرازيل الاقتصادي ومكانتهما الدولية:

تعتبر كلا من الهند والبرازيل من أكثر الاقتصاديات الناشئة نموا، الأمر الذي خلق لها موقعا مرموقا في السوق الاقتصادية الدولية، فبعد أن كانت هاتين الدولتين من الدول المتخلفة رغم امكانياتها الضخمة وتواجه عدة مشاكل في تأمين الدخل اللازم لأفراد مجتمعاتها، تمكنت بفضل الاصلاحات السياسية من تجاوز كل العقبات لتصبح ضمن القوى الاقتصادية المؤثرة في مسار العلاقات الدولية.

أ- الاقتصاد الهندي:

لقد اتبعت دولة ومنذ استقلالها النمط الاشتراكي الموجه، كغيرها من دول العالم الثالث التي حصلت على استقلالها، من 1950 إلى غاية 1980 أين بدأ التخلي تدريجيا عن الاقتصاد الموجه والذهاب نحو الاقتصاد الحر، فالاقتصاد الموجه كانت لديه عدة نتائج سلبية على اقتصاد الهند ولعله يمكن القول أنه ساهم وبشكل أو بآخر بانتشار الفساد كذلك بطء النشاط الاقتصادي، هذا ولقد كانت سنة 1991 سنة فارقة في الاقتصاد الهندي أين تم تغيير السياسة الاقتصادية في الهند وذالك بالاعتماد الكلي على اقتصاد السوق الحر، أين أصبح الاقتصاد الهندي من أكثر الاقتصاديات نموا في العالم، معتمدة على جملة من العوامل لعل ابرزها المساحة الجغرافية الهائلة أين تعتبر الهند شبه القارة، هذه المساحة ذات تنوع طبيعي خاصة الزراعي منها أين يشكل الناتج الزراعي(الارز. القمح. الثروة الحيوانية.....) في الهند حوالي 28% من الناتج[18] القومي، ومن جهة اخرى ايضا دخلت الهند الميدان الصناعي بكامل امكانياته فتنوعت صناعاتها من بتروكيميائية، إلى صناعة السيارات بحيث أصبحت تنافس أكثر دول العالم التي لها تاريخ طويل في هذا الجانب، وبهذا أصبحت الهند تسيطر على ما نسبته 01% من حجم التجارة الدولية، والدخول في البحث

عن أسواق جديدة لعرض منتجاتها ومنافسة الدول الكبرى.

والوجه الثاني والأهم الذي يقف وراء قوة وازدهار الاقتصاد الهندي فهو يكمن في العنصر البشري، إذ تضم الهند ثاني أكبر تعداد سكاني في العالم بعد الصين، هذه القوة البشرية والتي يشكل عنصر الشباب الغالبية العظمى منها، فانه يتم استغلال هذا المورد البشري بشكل جيد وفعال وإذ وبفضل الاستثمار في الرأسمال البشري خاصة التعليم والتعليم العالي، أصبحت دولة الهند لا تكتفي بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية للعالم بل تصدر كذالك جيوشا من المهندسين والتقنيين الذين يشغلون مناصب مرموقة في أكبر الشركات العالمية، إضافة الى اليد العاملة البسيطة، أين ما يعني تدفق لرؤوس الأموال من العملة الصعبة لدولة الهند، وهذه العملة تختلف عن تلك التي مصدرها المنتجات الزراعية أو الصناعية، فصبغة العائد من الاستثمار في رأس المال البشري الاستمرارية حتى في حالة توقف هذه الموارد البشرية الموجودة في الخارج عن العمل (نفقات وعائدات التقاعد أو المعاش) ومن جهة أخرى كذالك فإن الاقتصاد الهندي يولي أهمية بالغة وقصوى للتكنولوجيات الحديثة وذالك بدخول عالم البرمجيات واستخدامها على نطاق واسع وهذا ما يفسر حصول معظم الشركات الهندية على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية للجودة ISO مما ساهم في رواج المنتجات الهندية.

إن المكانة التي وصل إليها الاقتصاد الهندي لا يرجع إلى الامكانيات الهائلة التي تحتويها دولة الهند، وإنما يرجع ذالك بفضل الاصلاح السياسي والاصلاح الإداري الذي قامت به الدولة الهندية، إذ لا يعقل أن يكون هناك نمو اقتصادي سريع ومنافس على الصعيد الدولي في ظل وجود نظام سياسي سلطوي شمولي، أو أن جهازه الإداري ميزته

الفساد وتعطيل النشاط الاقتصادي، فالممارسة الديمقراطية وترشيد أجهزة الحكم مكنت الدولة الهندية من المواءمة والموازنة بين الاحتياجات الداخلية والرغبة في اقتحام التحديات الخارجية وعليه يمكن القول أن الوضع السياسي للدولة الهندية مكنها في الأخير من حماية اقتصادها من بعض الأزمات التي يمكن أن تعصف به وتعود به إلى نقطة الصفر، كما أن الشيء الملاحظ على الاقتصاد الهندي هو اهتمامه الكبير بالاستثمار بالرأسمال البشري ودليل على رشاد وفعالية أجهزة الحكم الادارية إذ أن المتضرر الاول من فساد هذه الأجهزة هو العنصر البشري.

ب– الاقتصاد البرازيلي:

تعتبر البرازيل ثامن أكبر اقتصاد عالمي، وتشير بعض الدراسات المستقبلية أنه وبحلول عام 2025 ستصبح البرازيل سادس اقتصاد عالمي، وعرفت الفترة من 1950 الى 1980 اعتماد الاقتصاد البرازيلي على سياسة التصنيع، كغيرها من دول أمريكا اللاتينية إضافة الي الديون التي اعتمدتها الدولة البرازيلية الأمر الذي أدى إلى تقييد هذا الاقتصاد بالشروط التي تمليها المؤسسات الدولية المالية المانحة، مما أثر سلبا على هذا الاقتصاد خاصة بارتفاع معدلات التضخم التي صعب السيطرة عليها.

ومع مطلع التسعينيات من القرن الماضي أقرت الحكومة البرازيلية جملة من الاصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار جملة من القوانين الغرض منها تهيئة الاقتصاد البرازيلي من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر الليبرالي، وذالك من خلال سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق الدولية، كما عرضت الحكومة البرازيلية عدة قوانين تفصيلية للنهوض بالاقتصاد، كإحداث تغييرات جوهرية على

قانون الإفلاس، وتنظيم سوق النفط في البلاد وذالك بكسر احتكار شركة بتروباس للتنقيب عن النفط واستخراجه بالبلاد.

وقد أعطت هذه الاصلاحات نتائج جد إيجابية على الاقتصاد البرازيلي إذ عرفت معدلات الاقتصاد نموا، فبعد أن كان نمو الناتج المحلي في البرازيل بين سنتي 1996-2003 يقدر بـ 01% ليقفز سنة 2008 ليتجاوز المعدل السابق ليصبح 4.7% ليصل بعد ذالك سنة 2010 الي نسبة نمو06% وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على السرعة الكبيرة التي ينمو بها الاقتصاد البرازيلي، كما رافقت برامج الإصلاح الاقتصادي برامج أخرى كان الهدف منها التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي والقضاء على الفقر، ومن بين الرؤساء والحكومات التي دعمت هذا البرنامج وبشكل قوي وفعال الرئيس لولا داسيلفا، هذا الأخير ورغم خلفيته اليسارية والذي أدى وصوله إلى السلطة مخاوف النخب الاقتصادية في البرازيل إلا أن مخاوفهم زالت بعد أن قرر "داسيلفا" الإبقاء على برامج الإصلاح وحتى عدم المساس بالاتفاقيات التي أمضاها سلفه "كاردوسو" مع التنظيمات المالية الدولية بمسألة الديون، لكن وفي ذات الوقت تمكن "داسيلفا" من إصلاح الأوضاع الاجتماعية للطبقات الدنيا من المجتمع البرازيلي، دون المساس بمصالح النخب الليبرالية أو الأضرار بالاقتصاد البرازيلي الذي يعرف نموا متسارعا[19].

أما عن أهم دعائم الاقتصاد البرازيلي فتجدر الإشارة أن البرازيل يملك موارد طبيعية هائلة قل نظيرها في مجمل دول العالم فيكفي فقط الاشارة ان البرازيل لوحده فقط يحوي 10% من إجمالي المياه العذبة الموجودة في العالم، هذه الثروة المائية الهائلة يتم توجيهها للإنتاج الطاقة الكهربائية وتصديرها للدول المجاورة إضافة إلى ري الأراضي الزراعية واستغلالها

في تربية الثروة الحيوانية، فدولة البرازيل تحتل المرتبة الأولى في انتاج البن والسكر الذي يشهدان استهلاكا عالميا واسعا كما تنافس كذالك في انتاج الحمضيات واللحوم.

أما في مجال التعدين وبعد أن قامت الحكومة البرازيلية بخصخصة الشركة الوطنية للتعدين 1997 أصبحت هذه الأخيرة الثانية على مستوى العالم، وتحتل صادرات البرازيل من الموارد الطبيعية حوالي 55% في العشرية الأولى من الألفية الجديدة، إلا أن البرازيل أبدت اهتمامها بصناعة السلع التقنية وصناعة الطائرات التي أصبحت تنافس بها كبريات الشركات العالمية خاصة ما تعلق منها بالنوع المتخصص بالرحلات التجارية ونقل رجال الأعمال والرحلات العسكرية، كما تحتل الصناعة البترولية مكانة مميزة في الاقتصاد البرازيلي، وتعد كذالك من الدول الرائدة في استخدام الوقود الحيوي.

إن المكانة الاقتصادية التي وصلت إليها دولة البرازيل لا يمكن ارجاعها إلى الموارد الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها البرازيل بالدرجة الأولي وإلا كيف نفسر فشل برامج الاصلاح الاقتصادي التي كانت قبل الانفتاح الديمقراطي، فالقرار الحاسم بالتخلي عن النظام الشمولي السلطوي وعودة العسكر إلى مكانهم الطبيعي وهو الثكنة، أعطى البلاد الفرصة بإصلاح سياسي حقيقي يرافقه إصلاح اقتصادي وهوما أعطى نتائجه في ظروف جد قصيرة مكن الاقتصاد البرازيلي من منافسة اعرق الاقتصاديات الدولية.

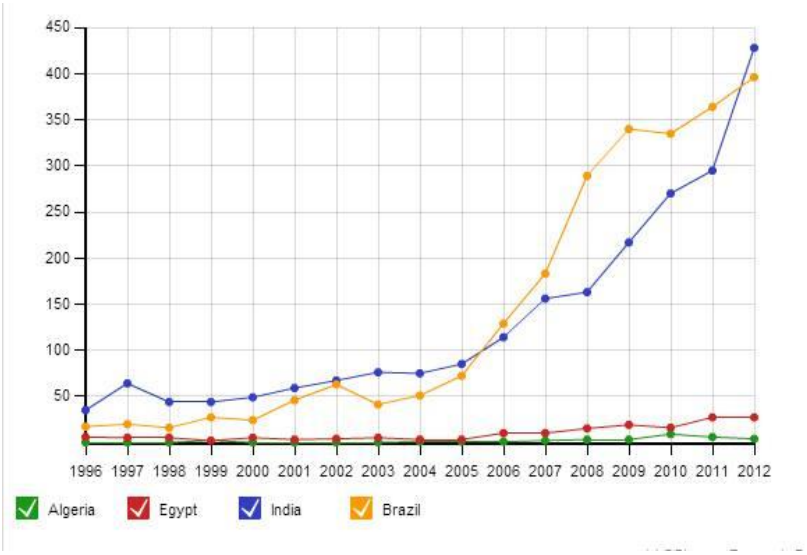

لشكل (01) مقارنة للناتج المحلي : الجزائر مصر الهند البرازيل

لمصدر: *www.scimagojr.com*

إن هذه المقارنة لنمو الناتج المحلي للهند والبرازيل من جهة والجزائر ومصر من جهة ثانية يبرز حجم الهوة الموجودة بينهما، وهذا بالرغم من أن الناتج المحلي كان جد متقارب في التسعينيات من القرن الماضي إلا أنه ومع مطلع الألفية الجديدة يتنافس الناتج المحلي لكل من الهند والبرازيل في الصعود والنمو والوصول إلى العالمية بينما يواصل الناتج المحلي لكل من الجزائر ومصر في التراجع رغم الامكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تتوفر عليها هاتين الدولتين الاستراتيجيتين في الوطن العربي، وللمخطط البياني أكثر من دلالة.

04- نتائج الدراسة:

بعد القراءة للممارسة الديمقراطية وترشيد أجهزة الحكم وأثرهما على النمو والازدهار

الاقتصادي قراءة في تجربة كل من الهند والبرازيل يمكن استخلاص العديد من النتائج والتي يمكن اسقاطها بطبيعة الحال على المنطقة العربية، فالتجربة الهندية والبرازيلية أثبتت أن الممارسة الديمقراطية يمكن أن تنجح في دول العالم الثالث ومن بين أبرز النتائج يمكن استخلاص ما يلي:

01- برامج الاصلاح الاقتصادي لا يمكن أن تنجح في غياب برامج إصلاح سياسية حقيقية، وهوما حدث بالفعل في كل من الهند والبرازيل، إذ أن نجاح عملية التحول الديمقراطي في كلا الدولتين وتطبيق برامج الاصلاح الاداري وترشيد أجهزة الحكم، كان له الأثر الايجابي والفعال على الوضعية الاقتصادية لكلا الدولتين، وهذا ما يفسر أيضا فشل برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية خاصة في تسعينيات القرن الماضي وهذا لغياب برامج اصلاح سياسية حقيقية وفشل عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر ومصر وبعض الدول العربية، وعليه فإن الجانب الاقتصادي لديه ارتباط وثيق بالجانب السياسي، ونجاح هذا الأخير يتوقف عليه نجاح الجانب الأول، فوفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية لا يمكن بها أن تدفع وتحرك عجلة الاقتصاد في ظل غياب انفتاح سياسي حقيقي وأجهزة حكم إدارية تعمل على ترشيد هذه الامكانيات وتعمل على تسييرها بطريقة رشيدة وعقلانية تضمن التوزيع العادل للثروة وحصول الفرد على نصيبه الحقيقي من الناتج الوطني الكلي.

02- أن التنوع العرقي والحضاري وحتى التعدد الديني والطائفي واللغوي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقف حجرة عثرة أمام الممارسة الديمقراطية فدولة الهند والتي تعتبر موطن أكبر ديمقراطية في العالم بتعداد سكاني يتعدى المليار، لم يمنع التعدد الطائفي الديني الكبير وتعدد اللغات من الممارسة الديمقراطية رغم الصراع القائم بينها وهذا يدل على تمكن الدولة الهندية

من تجاوز هذا التحدي، ونفس الشيء لدولة البرازيل أين تمتزج حضارات القارات الثلاث الافريقية والأوربية والأمريكية مما أعطى زخما للممارسة الديمقراطية، فتجربة التعايش السلمي أمام التنوع الاثني والعرقي والديني وحتى الحضاري التي قدمتها البرازيل تسقط فرضية بقاء النظم التسلطية الشمولية في الوطن العربي بمبرر بقائها وهو الضمانة الوحيدة لاستمرار وبقاء الأمن والاستقرار.

03- الممارسة الديمقراطية وترشيد أجهزة الحكم غير مرتبطان بنوعية النظام سواء كان على نمط برلماني أو رئاسي، أو حتى الرقعة الجغرافية التي يتواجد فيها هذا النظام السياسي يكفي فقط توافر الإرادة الحقيقية للوصول إلى الهدف الأسمى وهو الممارسة الديمقراطية والتي تتطلب التضحية من جميع الأطراف.

04- التداول على السلطة لا يتوقف على طرف دون آخر والذي يحتكر السلطة بحجة حماية الديمقراطية من الطرف الآخر الذي يمثل خطرا عليها، فالتجربة الهندية أثبت عكس ذالك حيث تولت السلطة عدة أحزاب مختلفة البرامج ومتعددة الأهداف لكن في ذات الوقت تؤمن بسيادة اختيار الشعب واحترام الممارسة الديمقراطية، ونفس الشيء ينطبق على الحالة البرازيلية أين انتقلت السلطة من الجناح الليبرالي بقيادة كاردو سوالى الجناح اليساري بقيادة داسيلفا ولم يؤثر ذالك على الوضع الديمقراطي طالما أن من يصل إلى السلطة عليه الالتزام بالقواعد الدستورية المنظمة للعمل السياسي.

05- الانفتاح السياسي وترشيد أجهزة الحكم لم يساهم فقط في وضع الدولتين الاقتصادي بحيث أصبحت ضمن عشرة دول الأكثر في العالم، بل انعكس كذالك على وضعها الاقليمي، ليتعدى ذالك الى وضعها الدولي حيث تمت الاشارة في البرامج المتعلقة بإصلاح

منظمة الأمم المتحدة بضرورة حصول كل من الهند والبرازيل على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، مما يعني أن نقطة البدء الحقيقية في احترام الممارسة الديمقراطية وترشيد أجهزة الحكم.

06- أن عملية التحول الديمقراطي يجب أن تركز كثيرا على مسألة الخصوصية لكل دولة وأن لا تجب أن تفرض بالقوة، وأن نجاحها يتوقف كذالك بإيمان جميع الأطراف الفاعلة بضرورة انهاء المرحلة غير المرغوب فيها والذهاب إلى وضع أفضل وأحسن ومستحب تحترم فيه الحقوق الأساسية والحريات العامة لكل المواطنين على اختلاف أعراقهم وطوائفهم وثقافاتهم.

07- ترشيد أجهزة الحكم هي عملية أكثر من ضرورية لاستكمال البناء المؤسساتي، ومن جهة ثانية تحرير الاقتصاد من قيود وعوائق البيروقراطية.

08- أن التجربة الهندية والبرازيلية كسرت نظرية الخطين المتوازيين والتي مفادها أن الدول المتقدمة والدول النامية يسيران بخطين متوازيين لا يلتقيان كلما تقدمت الدول النامية خطوة تقدمت الدول المتقدمة نفس الخطوة، لكن الهند والبرازيل تجاوزت العديد من الدول المتقدمة واحتلت المراكز الأولى للاقتصاديات الأكثر تقدما ونموا في العالم، وكسرت هذه القاعدة.

الخاتـــمة:

بالرغم من أن الممارسة الديمقراطية في كل من الهند والبرازيل تشوبها بعض الشوائب خاصة ما تعلق منها بالتوزيع العادل للثروة بين فئات المجتمع (محاربة الفقر)، إلا أنها تبقى فريدة من نوعها يمكن لدول العالم الثالث والدول العربية على وجه الخصوص الاستفادة من التجربة، ومن جهة أخرى فقد أثبتت التجربة الهندية والبرازيلية أن الرهان على الخيار الاقتصادي وحده للنهوض بالبلاد دون التحلي بالشجاعة والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية هو رهان خاطئ، كما أثبتت التجربة أن الاستثمار في الرأسمال البشري هو دعم حقيقي للممارسة الديمقراطية من جهة ودعامة رئيسية للاقتصاد.

أما فيما يخص المنطقة العربية فنلاحظ أنها تحمل نفس المتغيرات الثقافية والجغرافية وحتى التاريخية كونها خضعت في معظمها للاستعمار التقليدي، ومع الموجة الديمقراطية الثالثة التي اجتاحت العالم عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، أطلقت أنظمة الدول العربية جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية، إلا أن هذه البرامج فشلت سواء في شقها السياسي أو شقها الاقتصادي، ويرجع هذا الفشل لاعتماد بعض الانظمة العربية على الاصلاح السياسي كواجهة ديمقراطية لا أكثر ومن جهة أخرى كذالك عدم وجود إجماع حقيقي لدى النخب العربية على ضرورة انهاء مرحلة الاستبداد التسلطي الشمولي، والانتقال لمرحلة جديدة تكون أكثر انفتاحا وهو الأمر الذي أدخل بعض الدول العربية في أزمة عنف سياسي، أما الفشل في برامج الاقتصادي فيعزى ذالك أيضا لفشل الاصلاح السياسي وكذالك غياب الرشاد في أجهزة الحكم الادارية الأمر الذي جعلها رهينة وحبيسة القرارات البيروقراطية، لكن ورغم ذالك فإن الدول العربية بإمكانها أن تمارس ديمقراطية نابعة من خصوصيتها ومن ثم القيام ببرامج اصلاح اقتصادية ناجحة معتمدة على أجهزة حكم رشيدة.

قائمة المراجع:

(1) اسم الهند مشتق من اندوس، وهي مشتقة من الفارسية من الكلمة الفارسية القديمة الهندوس، من السنسكريتية سيندو، من التسمية المحلية التاريخية لنهر اندوس

(2) http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=11209

(3) يعتبر "المهاتما غاندي" الأب الروحي لحركة الاستقلال الهندية السلمية ويعتبر رائد التغيير السلمي أو اللاعنف 02 أكتوبر 1869 توفي 30 جانفي 1948

(4) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84

(5) طلعت أحمد، **الوجه الآخر للديمقراطية**. الجزائر: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ط1 سنة 1990 ص26

(6) قبل التعرض لأنماط التحول الديمقراطي لا بد من الإشارة أن العالم شهد ثلاث موجات للديمقراطية، **الموجة الأولى** : وهي التي مست دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لتتسع فيما بعد لتشمل دول أخرى هذه الموجة في بدايتها كانت ضد الأنظمة الإقطاعية التسلطية المتحالفة مع نظام الكنيسة، لتشمل حق الاقتراع السري والمشاركة السياسية إلا أن هذه الموجة عرفت انتكاسة حقيقية مع مطلع القرن العشرين بعودة الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا. **الموجة الثانية:** وكانت بداياتها مقترنة بنهاية الحرب العالمية الثانية أي عودة الديمقراطية لدول أوربا الغربية كألمانيا وإيطاليا والنمسا لتتسع دائرتها إلى تركيا واليونان وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأورغواي والشيلي **الموجة الثالثة:** ترجع بداياتها بحسب الباحثين السياسيين إلى سنة 1975 أي بداية تصدع الأنظمة التسلطية الشمولية مست هذه الموجة أكثر من 30 دولة أوربية خاصة ما يطلق عليه بالديمقراطيات الشعبية لتتسع نطاق دائرتها إلى بعض الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية.

(7) مساعيد فاطمة، " **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة** " مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة ورقلة (عدد خاص) أفريل 2011 ص 218

(8) عبد الله بالحبيب، "محاضرة في النظم السياسية المقارنة" ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية وعلاقات دولية جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية 2005/04/24

(9) ماجد حمدون، تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، *www.google.com*

(10) تجدر الإشارة أن أنذيرا غاندي حاولت تبني سياسة تحديد النسل مثلما هو معمول في دولة الصين إلا أن هذه السياسة تتخالف مع عادات وتقاليد دولة الهند، رغم أنها كانت ترى في هذه السياسة كحل لتطويق إشكالية الفقر مما واجهت سخطا اجتماعيا ومعارضة قوية.

وحيد عبد المجيد، "**الخريطة السياسية للهند بعد حزب المؤتمر الوطني** " مؤسسة الأهرام *http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214519*

(11) التنمية الإدارية، **"لجنة الشفافية والنزاهة التقرير الأول"** جمهورية مصر العربية

(12) Pranab Bardhan .Democracy and Development in India: A Comparative Perspective. University of California at Berkeley http://emlab.berkeley.edu/users/webfac/bardhan/papers/DemDevIndia.pdf

(13) مركز الجزيرة للدراسات، " **البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية**" مجموعة من الباحثين سلسة ملفات حول القوى الصاعدة حول العالم 2010

(14) فرتسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ت حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنسر والإعلام، ط1 سنة 1993 ص168

*(15) Israel de Oliveira Andrade. **Administrative Reform in Brazil**. School of Business and Public Management The Institute of Brazilian Business and Management Issues XII Minerva Program – Fall 2000*

(16) *ALISTAIR MCMILLAN. **Deviant Democratization in India**. Democratization, Vol.15, No.4, August 2008, pp.733 – 749*

(17) لمعلومات أكبر يمكن العودة لبرنامج "داسيلفا" المتعلق بتحسين أوضاع معيشة الفقراء في البرازيل.